

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مركز البحوث الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 150113 12-63181X (A)



البيان

العنف ضد المرأة منتشر في كل بلد في العالم وهو أحد الأسباب الرئيسية لاعتلال المرأة. ويرتكز العنف ضد المرأة إلى هياكل ثقافية واجتماعية واقتصادية معادية لها وهو أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة في الحرب العالمية الجارية ضد المرأة.

ففي جنوب آسيا التي يوجد بها خمس سكان العالم يتغلغل العنف أو خطر العنف في كل جانب من جوانب حياة المرأة منذ مولدها وحتى وفاتها. ويقدر أن ثلث نساء جنوب آسيا يتعرضن للعنف في سائر حياتهن، كما أن العنف ضد المرأة يكتسي طابعاً مؤسسياً من خلال الهياكل الأسرية، والأطر الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً، والتقاليد الثقافية والدينية. والعنف خبيث، وهو أسلوب يلقي قبولا على نطاق واسع للسيطرة على المرأة، ويجري التغاضي عنه بدرجة كبيرة من قبل وكالات إنفاذ القانون كما يتجاهله أولئك من يمكنهم بزماد السلطة.

وللعنف ضد المرأة آثار سلبية على صحتها، وكرامتها، وحقوقها وعلى تمكينها، كما أن له آثار قوية على صحة وتنمية الأسر والمجتمعات بصفة عامة. ومن اللازم التصدي للعنف، من أجل بناء مجتمع عالمي قوي ومتساو. وفي جنوب آسيا، يلزم تطوير ثقافة لا يقبل فيها العنف ضد المرأة أو يجري التغاضي عنه. وسواء كان العنف يُرتكب باسم التقاليد، أو الثقافات، أو العادات، يجب ضمان محاسبة مرتكبي تلك الأفعال وأن يدرك جميع أفراد المجتمع أنه لن يكون هناك تسامح إزاء العنف ضد المرأة. وعندما تتمكن النساء من العيش دون تهديد بالعنف سيتمكن حينئذ فقط تحقيق التنمية المشروعة.

وتنتشر أشكال عديدة من العنف ضد المرأة في شتى أنحاء جنوب آسيا، بما في ذلك العنف العائلي، والاعتداء الجنسي، والاعتصاب، والإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين ووآد الإناث، والمغالاة والوفيات المتعلقة بالمهور، والقتل بدافع الشرف، والهجمات بواسطة إلقاء الحامض، والاتجار في المرأة. ويبدأ هذا العنف حتى قبل أن تولد المرأة ويستمر طوال فترة حياتها.

وفي الهند تتزايد حالات الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين، وفي عام ٢٠٠٨ كان عدد المفقودات من البنات ٢٥٧ ٠٠٠ نتيجة لهذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، لا تزال أعراف المهر مستمرة بالرغم من تجريمها بواسطة القانون، كما أن العنف المتصل بالمهور منتشر على نطاق واسع. وكانت هناك ٦١٨ ٨ حالة وفيات بسبب المهور في الهند في عام ٢٠١١. وينتشر الزواج القسري وزواج الأطفال على نطاق واسع في أفغانستان، حيث تقدر اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان أن حالات الزواج القسري تشكّل ما بين ٦٠ إلى

٨٠ في المائة من حالات الزواج في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن ما يقرب من ٥٧ في المائة من البنات يُزوجن قبل سن ١٦ عاما. وفي باكستان يعتبر القتل بدافع الشرف شكلا شائعا من أشكال العنف؛ فقد قُتل ٧٠٥ من الأشخاص باسم الشرف في عام ٢٠١١.

والإتجار في المرأة منتشر في نيبال، ويقدر أنه يتم الاتجار بما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ من النساء والفتيات النيباليات لأغراض الاستغلال الجنسي في الهند سنويا. وفي بوتان يعد جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة محدودا للغاية. ومع ذلك فحتى في ذلك البلد الصغير، تم الإبلاغ عن ٤١٦ حالة من حالات العنف العائلي في عام ٢٠٠٩. وفي مالديف، يتعرض قرابة ٣٠ في المائة من النساء للعنف مرة على الأقل في حياتهن، بينما في سري لانكا مضت حالات اغتصاب النساء نتيجة للتزاع المسلح الداخلي دون الإبلاغ عنها تماما، ولا تحصل النساء إلا على القليل من الحماية أو الدعم في مواجهة العنف.

ولئن كانت هذه الأرقام تتكلم عن نفسها، فمعلوم أن انتشار العنف ضد المرأة أعلى من ذلك بكثير في الواقع. ويؤدي انخفاض معدلات الإبلاغ إلى تعذر تقييم نطاق العنف، لكن من المعترف به على نطاق واسع أن مقابل كل جريمة ضد المرأة لا يتم الإبلاغ عن ١٠ جرائم.

التصدي للعنف ضد المرأة في جنوب آسيا

صدقت كل بلدان جنوب آسيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو انضمت إليها، وسنّ معظمها تشريعات تحظر العنف ضد المرأة.

وبالرغم من هذه التشريعات، لا يزال العنف ضد المرأة مستمرا في شتى أنحاء المنطقة. ولئن كانت التشريعات قد تحمي ضحايا العنف نظريا، ففي كثير من الحالات تكون العقوبة المحددة في التشريع ضعيفة. وعلاوة على ذلك، لا يزال تنفيذ هذه القوانين محدودا، وفي كثير من الحالات لا يكون ناجعا في منع العنف أو محاكمة مرتكبيه.

ويتجلى الافتقار إلى الالتزام بالقضاء على العنف ضد المرأة على الصعيد السياسي في شتى أنحاء المنطقة تماما وهو يحول دون اتخاذ إجراءات حكومية جوهرية. ويجب مساءلة الحكومات عن فشلها في التصدي للعنف ضد المرأة بصورة ناجعة وضمن مناصرة حقوقها. وعلاوة على ذلك يجب بذل الجهود لتشجيع الحكومات ودعمها كي تقوم بإعداد نُهج فعالة وشاملة للتصدي للعنف ضد المرأة.

الإجراءات المطلوب من الأمم المتحدة اتخاذها

نُهب بالأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

١ - تيسير إجراء مشاورات إقليمية بشأن العنف ضد المرأة

يجب عقد مشاورات إقليمية لتجديد التركيز على العنف ضد المرأة في شتى أنحاء جنوب آسيا. ومن شأن مثل ذلك المؤتمر أن يوفر منبرا لتقييم حالة العنف ضد المرأة في شتى أنحاء المنطقة، وتقاسم أفضل الممارسات، ووضع نُهج إقليمية لإزاء العنف ضد المرأة. ومن شأن ذلك أيضا الضغط على الحكومات من أجل وضع إطار للحد من العنف، بما في ذلك إعداد تشريعات، وسياسات وبرامج، تتصدى للعنف ضد المرأة.

٢ - تشجيع عقد مؤتمر عالمي خامس معني بالمرأة في عام ٢٠١٥.

في عام ٢٠١٢، أي بعد ما يقرب من ٢٠ عاما من عقد المؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة، لا يزال نصف سكان العالم يطالبون بالتغيير. وسيؤدي عقد مؤتمر عالمي خامس بشأن المرأة إلى الإيحاء بإحداث تغيير إيجابي واتخاذ إجراءات. ومن شأن ذلك المؤتمر أن يجمع الدول سويا للمشاركة في القضايا الجنسانية كما أن من شأنه أن يتيح مرة أخرى، وضع العنف ضد المرأة على جدول الأعمال العالمي. وستكون هذه فرصة للتفكير في العلاقات الجنسانية على نطاق عالمي وفي المساعي الجارية لتصحيح أوجه اللامساواة الجنسانية. وعلاوة على ذلك سيضع هذا تمكين المرأة في مقدمة الخطط والسياسات العامة الحكومية وسيكون دافعا لاتخاذ إجراءات موضوعية بغية التصدي للتمييز الجنساني المستمر.

٣ - زيادة الاستثمار في النساء

يجب أن تشجع الأمم المتحدة حكومات جنوب آسيا على زيادة استثماراتها في النساء. بما في ذلك تشجيع حقوق النساء، والتصدي للعنف ضد المرأة وتيسير المساواة الجنسانية. وتضع حكومات جنوب آسيا تشريعات من أجل التصدي لطائفة من الشواغل الجنسانية؛ على أنه من الضروري دعم هذه السياسة بتمويل مناسب. فبدون مخصصات مناسبة في الميزانية، لن تتمكن هذه السياسة العامة من إحداث أي تغيير حقيقي في حالة المرأة.

٤ - الدعوة من أجل وضع التشريعات وتنفيذها

لئن كانت الحكومات قد بذلت جهودا طوال السنوات الـ ١٥ الماضية من أجل إعداد تشريعات لحماية المرأة من العنف، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من التشريعات في معظم البلدان وإلى تحسين تنفيذ هذه التشريعات. ومن حيث العنف ضد المرأة، يجب على

الأمم المتحدة أن تضغط على الحكومات من أجل وضع تشريعات قوية كما يجب أن تراقب تنفيذها كي تكفل الحد من العنف بالفعل.

ويلزم تحسين عملية استعراض لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فيجب أن يُطلب من الحكومات جمع البيانات بشأن عدد حالات العنف ضد المرأة، وحالة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ومخصصات الميزانية لهذا التشريع.

وتحتاج مسألة الاغتصاب بصفة خاصة إلى إصلاح التشريعات. فمعظم التشريعات في جنوب آسيا تركز بصفة محددة على الاغتصاب الإلحاحي، مما يحد من أثر القانون. ويحتاج هذا التشريع إلى توسيع نطاقه بحيث يشمل جميع أشكال الاعتداء الجنسي.

٥ - بناء قدرة الوسائط المستقلة

تُعد وسائط الإعلام المستقلة حيوية من أجل مساءلة الحكومة، وهناك حاجة لإعداد وسائط إعلام مستقلة قوية في شتى أنحاء جنوب آسيا. ويجب على الأمم المتحدة أن توفرّ بناء القدرة لوكالات وسائط الإعلام لزيادة قدرتها على الاضطلاع بنشاط صحفي مستقل ورصد وتقييم الإجراءات الحكومية. بما يضمن أن تكون لها آثار إيجابية لكل من المرأة والرجل.

٦ - تعزيز المجتمع المدني

يحد خفض الاستثمارات في المجتمع المدني من قدرة المنظمات النسائية على إحداث تغيير على مستوى القاعدة، وعلى مستويات السياسة العامة ويشكل شاعلا كبيرا في شتى أنحاء المنطقة. وقد تم تحقيق مكاسب جمّة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة؛ ومع ذلك فإن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أدت إلى خفض فرص تمويل المنظمات النسائية على الصعيد العالمي وإلى التباطؤ في الأعمال التي يتم القيام بها باسم حقوق المرأة. وقد كان هناك أيضا ردّ فعل عكسي ضد ما تم من إنجازات في مجال حقوق المرأة والمساواة.

ومن المهم أن توفرّ حكومات جنوب آسيا والأمم المتحدة موارد كافية لتعزيز المجتمع المدني. بما يكفل استدامة التحسن الذي طرأ على حالة المرأة على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية، وإمكانية استمراره في العمل على تحقيق المساواة الجنسانية.

ونهيّب بالدول الأعضاء أن تعلن أن أراضيها منطقة لا تسامح فيها مع أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة وأن تحطم الهياكل الأبوية التي تستخدم لتبرير هذه الحرب ضد المرأة. فما لم نوقف هذه الجرائم ضد المرأة ونكفل عيشها دون خوف من العنف، فلن نُنجز أبدا أي تنمية حقيقية أو نبني عالما يسوده السلام فعلا.